E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.8/2021/13/Report
17 January 2022
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الثامن
عمّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021

موجز

عَقدت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الثامن في عمّان يومي 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتضمّن جدول أعمالها بنوداً عدة، مثل متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة في اجتماعها السابع، واستعراض تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا وأنشطة التعاون الفني لعام 2021، ومناقشة الخطة المقترحة لعام 2023.

وناقشت اللجنة عدداً من القضايا الإقليمية والدولية، مثل الاستعدادات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وأنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، ونتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021. واستعرضت عدداً من الأدوات والتطبيقات التي طوّرتها الإسكوا، مثل البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة، وبوابة التجارة العربية، وحزمة الأدوات لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة.

ويتضمّن هذا التقرير عرضاً لأهم النقاط التي أُثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلُصت إليها اللجنة واعتمدتها في الجلسة الختامية للاجتماع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن	6-4	3
ألف- التوصيات المُوجَّهة إلى الدول الأعضاء	5	3
باء- التوصيات المُوجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا	6	5
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	62-7	6
ألف- قضايا المتابعة	18-7	6
باء- لمحة عن أدوات السياسات والبوابات الإلكترونية للإسكوا	34-19	9
جيم- قضايا إقليمية ودولية	51-35	14
دال- قضايا برامجية	60-52	18
هاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية	61	20
واو- ما يستجد من أعمال	62	20
ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن	63	20
رابعاً- تنظيم الاجتماع	68-64	20
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	64	20
باء- الافتتاح	66-65	21
جيم- الحضور	67	21
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	68	21

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	22
المرفق الثاني- قائمة الوثائق	25

مقدمـة

1- اتخذت اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين، التي عُقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014، القرار 320 القاضي بتحويل لجنتها الفنية إلى لجنة تنفيذية، تُيسِّر الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، ويمكن أن ترفع قراراتها مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إذا ما تطلَّب الأمر ذلك.

2- عَقدت اللجنة التنفيذية التابعة للإسكوا اجتماعها الثامن في عمّان، يومي 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتضمّن جدول أعمالها بنوداً عدة، مثل متابعة التوصيات الصادرة عن اللجنة في اجتماعها السابع، واستعراض تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا وأنشطة التعاون الفني لعام 2021، ومناقشة الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023. وناقشت اللجنة أيضاً عدداً من القضايا الإقليمية والدولية، مثل الاستعدادات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وأنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، ونتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021. واستعرضت عدداً من الأدوات والتطبيقات التي طوّرتها الإسكوا، مثل البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة، وبوابة التجارة العربية، وحزمة الأدوات لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة.

3- ويَعرض هذا التقرير التوصيات التي خلُصت إليها اللجنة، بالإضافة إلى أهم مواضيع البحث والمناقشة.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن

4- في ختام اجتماعها الثامن، اعتمدت اللجنة التنفيذية التوصيات التالية بشأن المواضيع المُدرجة على جدول الأعمال.

ألف- التوصيات المُوجَّهة إلى الدول الأعضاء

5- وَجَّهت اللجنة التنفيذية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الترحيب بالجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية للإسكوا في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة في اجتماعها السابع، الذي عُقِد افتراضياً في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020؛

(ب) الترحيب بما نفّذته الأمانة التنفيذية من أنشطة في إطار خدمات التعاون الفني المُقدّمة إلى الدول الأعضاء، والتأكيد على أهمية اتباع طلبات التعاون الفني المقدمة للأمانة التنفيذية لخطة واضحة تعكس الأولويات التنموية للدولة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الطبيعة المرنة للتعاون الفني في الاستجابة للقضايا المستجدة؛

(ج) عقد اجتماعات تنسيقية دورية للجهات الوطنية المعنية بأنشطة الإسكوا، حسب الحاجة، لتعريفها بخدمات التعاون الفني المقدمة، والعمل على إعداد تقييم، من قِبل الجهات المستفيدة، لما تقدمه الإسكوا من خدمات؛

(د) التأكيد على أهمية الأدوات والمنصات التفاعلية والذكية التي طورتها الإسكوا، والجهود التي تضطلع بها لتعزيز التواصل ونشر المعرفة بأساليب تعظِّم الاستفادة ممّا تنتجه لدعم عملية صنع القرار في الدول العربية؛

(هـ) أخذ العلم بتقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021 الذي عُقد بشكل افتراضي، في الفترة من 29 إلى 31 آذار/مارس 2021 وبرسائله الأساسية، وبالتحضيرات الجارية لمنتدى عام 2022؛

(و) استكمال إنشاء وتحديث منصات وطنية للإبلاغ عن مؤشرات التنمية المستدامة، ومواصلة العمل على وضع آليات وطنية فعالة لتحسين تدفقات البيانات داخل المنظومة الإحصائية، وضمان جودتها ونشرها في الوقت المناسب؛

(ز) الاستفادة من الأدوات التي ابتكرتها الإسكوا لدعم وضع أطر وطنية متكاملة لتمويل التنمية، واحتساب كلفة تنفيذ خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والترويج لهذه الأدوات؛

(ح) التأكيد على أهمية البوابة العربية للتجارة التي تطورها الإسكوا، ولا سيما النافذة المخصصة لتدفقات البيانات التجارية، لما لها من أهمية في دفع التكامل الاقتصادي الإقليمي، وعلى تعزيز التجارة البينية خاصة في ظل جائحة كوفيد-19 التي برهنت على الدور الحيوي الذي تؤديه التجارة ما بين البلدان العربية، والترحيب بالجهود التي تضطلع بها الدول لتعزيز التعاون الإقليمي وتشارك التجارب الناجحة في هذا المجال؛

(ط) مواصلة الاستفادة مما يتيحه المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ والمركز الإقليمي للمعرفة التابع لمبادرة "ريكار" من تحليلات ونتائج وتوصيات وخدمات في مجال تغيُّر المناخ، ومن جهود الأمانة التنفيذية في دعم الدول العربية في مجال تمويل العمل المناخي، وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال؛

(ي) أخذ العلم بالعملية التحضيرية الإقليمية التي اضطلعت بها الإسكوا لدعم الدول الأعضاء الأقل نموّاً في الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً، وببلورة عناصر رؤية مشتركة تعكس الفرص والتحديات للعقد 2021-2030 وتضمينها كإحدى المدخلات الرسمية للمؤتمر؛

(ك) اعتماد توصيات الهيئات الفرعية للجنة المدرجة في التقارير التالية:

(1) تقريرا لجنة النقل واللوجستيات عن دورتيها العشرين والحادية والعشرين.

(2) تقريرا لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتيها الأولى والثانية.

(3) تقرير لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الأولى.

(4) تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة عشرة.

(5) تقرير لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الثالثة.

(6) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثالثة عشرة.

(ل) الترحيب بالخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023 للإسكوا.

باء- التوصيات المُوجَّهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

6- وَجَّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في التعامل مع أثر جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ومع الأزمات المستجدة بشكل عام والكوارث؛

(ب) عقد اجتماعات ثنائية مع الدول الأعضاء الراغبة بذلك للتعريف بالدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا، وخاصة بالأدوات التي تطورها الإسكوا، ولتحفيز النقاش الوطني بشأن ترتيب الأولويات وتحديد الأنشطة بشكل مسبق؛

(ج) تعزيز الدعم الفني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تكثيف الجهود لنشر المعرفة بالخدمات الممكن طلبها من الإسكوا والاستفادة منها؛

(د) مواصلة تقديم الدعم للدول الأعضاء في جمع مؤشرات التنمية المستدامة والإبلاغ عن التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستكمال تطوير البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما نافذة "عدم إهمال أحد" للتمكن من تحديد الفئات التي يجب استهدافها بشكل دقيق، والنظر في إمكانية تطوير نافذة معنية برصد السياسات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) استكمال النافذة التمويلية من البوابة العربية للتنمية المستدامة وتحديثها بشكل مستمر، بوصفها أداة مهمة لمساندة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030، وقناة فعالة لبلورة أُطر وطنية متكاملة للتمويل، وكذلك إيلاء الأهمية لتحدي تفاقم الديون في المنطقة العربية واقتراح سُبُل للتخفيف من أعبائها، والعمل على الاستفادة من الوسائل المبتكرة للتمويل كالتمويل الإسلامي؛

(و) مواصلة تطوير البوابة العربية للتجارة وتحديث التصنيفات المعتمَدة في نافذة التدفقات التجارية عندما يصبح ذلك ممكناً، وضمان أن تكون البيانات الوطنية محدّثة باستمرار على جميع المنصات، وتقديم الدعم الفني في هذا المجال؛

(ز) إيلاء الأهمية للاحتياجات الخاصة للدول التي تمر بصراعات ونزاعات وأزمات وتلك المتأثرة بها وأخذها في الاعتبار في مناقشات المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022، وتكثيف الجهود لدعم القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مواجهة المخاطر والأزمات؛

(ح) تعزيز العمل على إنتاج المعرفة والبيانات والتحليلات بشأن أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية والأمن الغذائي وسُبُل العيش في البلدان العربية، والاسترشاد بها لاقتراح التوصيات والبرامج والسياسات المناسبة للتكيُّف والتخفيف من الأثر على المستويين الإقليمي والوطني، ومواصلة العمل على تنفيذ مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة؛

(ط) مواصلة العمل على دعم رواد الأعمال للنهوض بقطاع الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل إيجاد فرص العمل اللائق للشباب العربي؛

(ي) العمل على وضع خطوات تنفيذية لعناصر الرؤية المشتركة للدول العربية الأقل نموًّا الأعضاء في الإسكوا للعقد القادم التي جرى إعدادها في إطار الاستعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموّاً؛

(ك) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والاستمرار في تعميم الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة بما يضمن تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والرفع من كفاءتها؛

(ل) تكثيف الجهود لدعم رؤية دولة فلسطين بشأن الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، بما يشمل رصد السياسات الإسرائيلية وتقييم أثرها على التنمية وبلورة سياسات وطنية لتحقيق الانفكاك، وتعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية، لا سيما في مجال تقديم الخدمات.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- قضايا المتابعة

1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع
(البند 3 من جدول الأعمال)

7- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/3، التقدم الذي أحرزته الأمانة التنفيذية في الأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع (على الإنترنت، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020). وتوقف عند كل توصية، مبيناً الإجراءات التي اتُخذت لتنفيذها، والتي شملت على سبيل المثال إعداد 12 ورقة خلفية حول الأبعاد المختلفة لآثار جائحة كوفيد-19، وورقة سياسات عامة حول حقوق السحب الخاصة التي أتاحها صندوق النقد الدولي وتأثيرها على الدول العربية، وتطوير المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. وتطرق إلى مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها الإسكوا، موضحاً بأن الإسكوا شكلت فريق خبراء دوليين من أجل تفعيل المبادرة. وأفاد أيضاً باستكمال الإسكوا لأداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية، وتنظيمها لورشات عمل إقليمية حول الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية، وللعديد من ورشات العمل الوطنية. واستعرض بعض الأنشطة المنفذة على الصعيد الوطني، مثل العمل مع عدة بلدان في المنطقة على رفع القدرة على التخطيط في ظروف الهشاشة، وتنفيذ مشروع الحوار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا الذي أسفر عن دراسات وتحاليل عدة، وتنفيذ مشروع الحوار التقني في لبنان الذي أنتج ورقتين فنيتين عن البلد.

8- وفي معرض النقاش، رأى ممثل سلطنة عُمان أنه، إضافة إلى جهود الإسكوا في التصدي لجائحة كوفيد-19، يجب تخصيص فريق عمل يُعنى بتعزيز الجهود الحالية للحد من مخاطر الكوارث بشكل عام في البلدان العربية عبر تبادل الخبرات وتحسين التنسيق بينها. وأشاد ممثل الأردن بجهود الإسكوا على كافة الأصعدة، مبرزاً خلال مداخلته استحداث بلده لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة استشرافاً منها للمستقبل ولأهمية موضوع الريادة بالنسبة إلى الشباب، وصياغتها سياسة ذات صلة وإطلاقها مركزاً للابتكار والريادة بدعم من الإسكوا، ومشدداً على ضرورة تفعيل حاضنات الشباب، وتعزيز مشاركة الشباب والنساء في جميع الخطط والمشاريع. وتطرق ممثل اليمن إلى الديون التي أثقلت اقتصادات العديد من بلدان المنطقة، وبخاصة بلده، واقترح أن تسلط الإسكوا الضوء في المستقبل على مبادلة الديون بالإجراءات المرتبطة بالخروج من الصراع وتحقيق السلام والتعافي، وأن تكون هذه المسألة محور اهتمام خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. وأشار أيضاً إلى مسائل نزوح رأس المال الوطني ونزوح المواطنين القسري وهجرة الكفاءات، مشدداً على ضرورة وضعها في صلب اهتمام الإسكوا. وأعرب ممثل دولة فلسطين عن تمنيه لتوسيع أنشطة الإسكوا لتشمل رؤية سياساتية لفلسطين بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي مستفسراً عن سبب عدم ضم دولة فلسطين إلى عملية

تقييم حالة أقل البلدان نمواً والتقرير ذي الصلة، على الرغم من قرار الجمعية العامة 178/43 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1988 الذي منح الأرض الفلسطينية المحتلة نفس المعاملة التفضيلية التي تُمنح لأقل البلدان نموّاً (الفقرة 9).

9- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا على أهمية موضوع الديون لكونه ينطبق على الدول العربية كافة بغض النظر عن مستوى ناتجها القومي، وذكّرَت بأن الإسكوا، وغيرها من المنظمات الإقليمية، كانت قد حثّت، منذ بداية جائحة كوفيد-19، المؤسسات المالية والدول المانحة على تخفيف عبء الديون. وتطرقت إلى حقوق السحب الخاصة التي أتاحها صندوق النقد الدولي والتي توفر موارد إضافية لدعم احتياطيات البلدان العربية بدون تأثير على دينها العام، مشيرة إلى عدم كونها ديوناً بل دعماً إضافياً بالسيولة. وجرى عرض شريط يوضح بإيجاز ماهية هذه الحقوق وكيفية استفادة البلدان العربية منها. وتابعت الأمينة التنفيذية للإسكوا مداخلتها بالإشارة إلى أن الإسكوا دعت إلى إنشاء صندوق تضامن إقليمي هدفه دعم الدول الأقل نمواً في مواجهتها الجائحة والاستجابة لها. واقترحت أن تحوّل الدول التي لا تستخدم حقوق السحب الخاصة بها لعدم احتياجها إليها جزءاً من حصّتها إلى صندوق التضامن الإقليمي لمؤازرة البلدان الأكثر حاجة إليها. وخلُصت إلى أن التعافي من الجائحة مُحال بدون تضامن وطني وإقليمي ودولي.

10- وتعقيباً على مداخلة ممثل الأردن، نوّهت الأمينة التنفيذية للإسكوا بأهمية ريادة الأعمال للشباب لاستقرار المجتمعات العربية في العقد المقبل، مشددة على ضرورة إيجاد فرص عمل لائق لتعزيز مساهمتهم في الاقتصاد. ولفتت إلى أن الإسكوا أجرت مسحاً للبيئات المؤاتية للريادة في عدد من البلدان، وإلى أنها ستطلق منصة باللغة العربية تضم معلومات عن التكنولوجيات الحديثة وكيفية استخدامها لإطلاق أعمال جديدة. وأشارت أن عام 2022 سيشهد تنظيم أول قمة إقليمية عربية لريادة الأعمال والابتكار مخصصة للشباب، وستتيح لهم فرصة للتشبيك وتطوير قدراتهم وإيجاد الممولين المناسبين لمشاريعهم، ولإقامة تجارة بينية في المستقبل. ورحبت باقتراح ممثل عُمان، لافتة إلى أن الإسكوا حريصة على العمل على الاستجابة لمختلف الكوارث ذات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية بغض النظر عن طبيعتها. وبالنسبة إلى مداخلة ممثل دولة فلسطين، أكدت أن الإسكوا ترصد جميع السياسات الإسرائيلية التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، وستُحدد على أساس عمليات الرصد القطاعات الاقتصادية التي يمكن تفكيك تبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي للاستفادة القصوى منها والدفع بالنمو الاقتصادي.

2- أنشطة التعاون الفني لعام 2021
(البند 4 من جدول الأعمال)

11- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة التعاون الفني في عام 2021 استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/4، فلفت إلى أن جائحة كوفيد-19 كانت محور العديد من هذه الأنشطة، موضحاً أن المجالات الرئيسية للتعاون كانت دعم جهود تتبع التعافي وتصويب المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم الاستجابة للجائحة على نحو متكامل، ودعم الدول للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، والتحول نحو الطاقة المستدامة، ودعم تعافي مؤسسات الدول خصوصاً في ظروف الهشاشة. وتطرق إلى التطورات التي شهدها عمل الإسكوا الفني، مستعرضاً المعايير الأساسية للتعاون، وهي الملاءمة والاستدامة والتكامل والشراكة. واستفاض في شرح كل معيار، موضحاً أن الملاءمة هي التأكد من أن طلب التعاون يؤدي إلى دعم خطة التنمية الوطنية أو يرتبط بتحقيق التزامات دولية؛ وبأن الاستدامة هي التأكد من أن الطلب يحقق ملكية وطنية وأثراً مضاعفاً ونقلاً للمعرفة؛ وبأن الشراكة والتكامل هما التأكد من أن الطلب يرتبط بمشروع ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية أو أن هناك تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية الأخرى. وشدد على أن الإسكوا، وأثناء التخطيط لأنشطتها، حريصة على تفادي الازدواجية وعلى بناء الشراكات في المساعدة المقدمة. وبعد

استعراض مختصر للتقدم في أنشطة التعاون الفني خلال العام الماضي، ختم ممثل الأمانة التنفيذية عرضه بالإشارة إلى آليات عمل الإسكوا التي تضطلع بتنفيذ التعاون الفني ورصده ومتابعته.

12- وفي معرض النقاش، لفت ممثل عُمان إلى إمكانية إدراج بيانات إضافية في الوثيقة في المستقبل، مقترحاً إدراج قيمة الميزانية السنوية المخصصة لتمويل برامج التعاون الفني وتوضيح مصادرها، وإضافة عدد المشاركين في أنشطة بناء القدرات وتوزيع المستفيدين منها حسب كل بلد وذلك توضيحاً لأثر برامج التعاون ومدى فعاليتها، ودعا إلى تقليل الاعتماد على الطلبات الطارئة، مقترحاً الاعتماد بشكل متزايد على التخطيط المسبق وتحديد نسبة معينة من الأنشطة للاحتياجات الناشئة. وكان لممثل دولة فلسطين مداخلة رأى فيها أن الواقع الاجتماعي وما كشفته جائحة كوفيد-19 يشير إلى فشل على صعيد السياسات الاقتصادية والبنية المؤسسية للتعامل مع التحديات الناشئة. وارتأى ضرورة إيجاد توازن في تنفيذ مشاريع التعاون وزيادة العمل على المجالات الاقتصادية لتعزيز الترابط ما بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي. وطلب إلى الأمانة التنفيذية دعم نقاط الاتصال في الدول من أجل تنظيم ورشات عمل وطنية للتعاون الفني بغية توحيد الرؤية بين الجهات الوطنية المختلفة. وشدد على ضرورة تفادي الازدواجية بين أنشطة التعاون الإقليمي وأنشطة المنظمات الأممية العاملة على الصعيد الوطني، ووجوب تحسين عملية التقييم للدعم المقدم.

13- وتوقف ممثل الأردن عند الأنشطة الممولة من خارج الميزانية، ورأى بأنها قد تكون في بعض الأحيان غير متسقة مع الأولويات حيث تمحورت بدرجة كبيرة على المناخ وقضايا المرأة. وارتأى ممثل العراق ضرورة اتفاق النموذج المقترح مع آلية التنسيق المطروحة في اجتماع التعاون الفني. وتطرق ممثل اليمن إلى الحاجة إلى تقسيم أنشطة التعاون الفني إلى أنشطة مخططة يُتّفق عليها مع كل دولة على حدة وإلى استجابة فورية لاحتياجات الدول نظراً للتطورات المتسارعة في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، مضيفاً أن ذلك يتيح الموارد المالية اللازمة لتقديم المزيد من المساعدة، وطالباً دعم الإسكوا لبلورة رؤية اقتصادية واجتماعية ومؤسسية لمرحلة السلام باعتبارها خارطة طريق لمستقبل اليمن.

14- وفي معرض الرد، اتفقت الأمينة التنفيذية للإسكوا مع ممثل عُمان على أهمية اشتمال التقرير المقبل على إحصاءات بشأن المستفيدين من ورشات العمل الإقليمية أو الوطنية، وشاركته موقفه من الطلبات الفورية التي كثيراً ما تكون عشوائية، مشيرة إلى أن الإسكوا إما تعتذر عن تنفيذها إذا كانت خارج إطار عمل وأولويات الإسكوا، أو توجه مقدميها نحو المؤسسات الأممية ذات الصلة. وبالانتقال إلى موضوع مصدر التمويل، أشارت إلى أن المساعدة التي تقدمها الإسكوا للدول لا تقتصر على ميزانية التعاون الفني، بل تغطيها إذا لزم الأمر من الميزانية العامة وآليات التعاون مع المنظمات الأممية الأخرى لتخفيف الأعباء والتكلفة. وشددت على حرص الإسكوا على مراعاة التوزيع الجغرافي في الاستفادة من ميزانية التعاون الفني، مبينة أن ذلك يشمل مد يد العون للبلدان التي لا تقدم طلبات تعاون، واقتراح مجالات للمساعدة الفنية. وأفادت بأن هناك أربع ميزانيات: الميزانية العامة؛ وميزانية الدعم الفني؛ وميزانية الحساب الإنمائي؛ وميزانية من ممولين خارجيين.

15- وشددت الأمينة التنفيذية للإسكوا على أن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية إنما اتجهت بدرجة كبيرة نحو المناخ بسبب الاهتمام العالمي به، ولا سيما في المنطقة العربية نظراً لما تعانيه من تصحر وشح مائي. وأفادت بأن الإسكوا أجرت مسحاً لكافة الخطط التنموية للدول العربية وقارنتها مع أولويات أهداف التنمية المستدامة، لافتة إلى أن البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة ستتيح للبلدان التعرف على أولويات بعضها البعض. وفيما يتعلق بالرؤية الوطنية الاقتصادية الاجتماعية لليمن، أملت إطلاق العمل في هذا الاتجاه قريباً.

3- التقدم في التطوير الإداري في الإسكوا
(البند 5 من جدول الأعمال)

16- استعرضت الأمينة التنفيذية للإسكوا التقدم المحرز في التطوير الإداري في الأمانة التنفيذية منذ عام 2019 استناداً إلى فيلم وثائقي قصير عُرض على المشاركين، حيث جرت الإشارة إلى أن التطوير انطلق من وضع استراتيجية داخلية للابتكار واستراتيجية للبيانات واستراتيجية رقمية، وبيّن الفيلم أن طريقة عمل الإسكوا تغيرت متجهة نحو أتمتة المسارات والاستعانة بالحواسيب المسيّرة للرد الآلي (Bots)، وبأن الإسكوا، ورغم الظروف الصعبة، نجحت في زيادة الفعالية والكفاءة ومستويات منتجاتها المعرفية والخدماتية. وتطرق، على سبيل المثال، إلى قسم الموارد البشرية الذي تمكّن من تقليص الفترة اللازمة لنشر فرص العمل الخاصة بالمستشارين والمتعاقدين، وإلى اعتماد الإسكوا أنواعاً جديدة من النشر وتطويرها إضافات جديدة سهلة الاستخدام لبرنامج Word، ما مكّن من تقليص المدة اللازمة لإعداد مطبوعة إلكترونية من أسبوعين إلى مجرد أربع ساعات. وأضاف بأن المترجمين والمحررين في الإسكوا استخدموا مجموعة غنية من التطبيقات في خدمات اللغة لرفع إنتاجيتهم اليومية. ولفت الفيلم أيضاً إلى أن الإسكوا حققت حضوراً أوسع في كل من الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي. وأشار إلى أن التكنولوجيات والبيانات استُخدمت لتحويل المعرفة المكتسبة وإتاحتها لصانعي القرار، وحُوّلت الدراسات إلى أدوات تفاعلية وضِعت في تصرفهم.

17- وفي معرض النقاش، أشاد المشاركون بإنجازات الإسكوا، وشدد ممثل الأردن على ضرورة استدامة الأدوات وتحديثها وإجراء التدريب اللازم عليها في الإدارات العامة في المنطقة. واستفسر عما إذا كانت هذه الأدوات مفتوحة المصدر وما إذا كانت الإسكوا تضمن استدامتها وتضطلع بتحديثها والتدريب على الكفاءات الدائمة التغيُّر. وتمنى ممثل الصومال أن تُنقل خبرات الإسكوا إلى الدول الأعضاء، بدءًا بتدريب نقاط الاتصال مع الإسكوا في هذه الدول وإطلاعهم بشكل مستمر على كل جديد.

18- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا على أهمية الاستدامة بالنسبة إلى الإسكوا، وأهمية "صيانة الأدوات" والتحديث الدوري للبيانات، الذي قد يكون تلقائيّاً في بعض الأحيان. فأوضحت مثلاً أن النُظُم المرتكزة على بيانات اقتصادية وتجارية وتكنولوجية من مصادر مختلفة، كمنصة "مُحاكي المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية" التي تستند إلى بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي أو البنك الدولي أو غيرهما من المنظمات الدولية، تحدَّث تلقائياً عند صدور التقارير السنوية لهذه المنظمات. كما أكدت أن الإسكوا تحرص على إحاطة الكوادر الوطنية بطريقة وإطار استخدام الأدوات، وتنظم حلقات تدريب لهذه الغاية. وأشارت إلى أنه سيجري لاحقاً عرض كافة الأدوات المتاحة وستوجه دعوة للجهات المعنية مع الحرص على حضور نقطة الاتصال في كل بلد.

باء- لمحة عن أدوات السياسات والبوابات الإلكترونية للإسكوا

1- حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة
(البند 6 من جدول الأعمال)

19- استعرضت الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/5 - E/ESCWA/C.2/2021/8/Rev.2 حزمة من أدوات السياسات التي صممتها الإسكوا في مجالات عديدة، مثل قياس الفقر المتعدد الأبعاد، وتحديد الاحتياجات الجديدة لسوق العمل الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة، وتحليل السياسات من منظور العدالة الاجتماعية، وتقييم المؤسسات من منظور المساواة بين الجنسين. وقدمت ممثلة

الأمانة التنفيذية عرضاً مرتكزاً على فيلم حول الأدوات، مفيدة أنها توفر للدول منصة سهلة الاستخدام لدعم سياساتها الاجتماعية المتكاملة والمبنية على الأدلة والمعرفة، وأنها تشمل مرصداً عالمياً لتتبع سياسات الحماية الاجتماعية المستجيبة لجائحة كوفيد-19، وأداة داعمة لاحتساب دليل الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى الوطني، وأداة التشخيص والتخطيط لبناء القدرة على الصمود الاقتصادي الحضري أثناء جائحة كوفيد-19 وبعدها، وأداة محاكاة المؤشرات لصانعي السياسات في المنطقة العربية، وأداة لدعم تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، وأداة تقييم الثغرات في مراعاة السياسات والبرامج العامة للعدالة الاجتماعية، وغير ذلك من الأدوات.

20- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية عمل مرصد الإسكوا للمهارات وأهدافه، التي تشمل دعم الدول في سياق الثورة الصناعية الرابعة من خلال تسليط الضوء على المهارات والكفاءات المطلوبة لمواكبتها وردم الفجوة بين متطلبات السوق ومهارات القوة العاملة. وبيَّن أن المرصد يستند إلى بيانات أولية مستمدة من تحليل 2,294,000 عرض للعمل تطلبت 1,644,000 مهارة، مفيداً أن نتائج التحليل أظهرت أن معظم الوظائف التي يتركز عليها طلب في أسواق المنطقة العربية متصلة بالتسويق والبيع والاتصالات والمحاسبة وغالبيتها لا تتماشى مع متطلبات الثورة الصناعية الرابعة. وشرح أن المرصد يقدم "غابة" للوظائف والمهارات لكل بلد تتوفر فيه عروض عمل على الإنترنت، تظهر المهارات المشتركة بين الوظائف وتوضح تلك التي يتعين اكتسابها للانتقال من وظيفة إلى أخرى. وأضاف بأن المرصد يوفر معلومات بشأن اشتمال عروض العمل لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وبشأن تلك الموجهة نحو الشباب أو النساء، ومدى ارتباط الوظائف بأهداف التنمية المستدامة، مؤكداً بأن كلاً من الدول والأفراد يمكنهم الاستفادة من المرصد.

21- وتطرق ممثل الأمانة التنفيذية بإسهاب إلى مرصد الإنفاق الاجتماعي، فأوضح أنه أداة أخرى طورتها الإسكوا لتوجيه صانعي القرار بشأن أفضل خيارات وضع الميزانية التي تعزز العدالة الاجتماعية وتزيد الزخم نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وأضاف بأن هذه الأداة توفر مقياساً شاملاً للإنفاق الاجتماعي العام في سبعة مجالات، هي التعليم، والصحة والتغذية، والإسكان والمرافق المجتمعية، وتدخلات سوق العمل وخلق فرص العمل، والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، والفنون والثقافة والرياضة، وحماية البيئة. وتناول المقصود بالأبعاد السبعة، مفيداً بأنها تحدد أهم أولويات التنمية الاجتماعية في المنطقة، ويمكن ربط معظمها مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة. وبيّن أن المرصد يصنف الإنفاق حسب هذه المجالات وحسب الفئات الاجتماعية المستفيدة منه، خاصة وأن النفقات العامة الإجمالية لا توفر معلومات حول كيفية استفادة المجموعات السكانية المختلفة من النفقات ومواضع الفجوات. وشدد على أن المرصد يعالج هذا النقص في المعلومات من خلال تقديم النفقات حسب الغرض عبر المستفيدين الرئيسيين، ومنها الأطفال والشباب والبالغين وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمرضى واللاجئين والمهاجرين (معلومات مصنفة حسب الجنس) والأسر المستفيدة من الدعم المالي أو العيني، وكذلك المجتمع ككل في حالة الإنفاق على السلع والخدمات العامة والاستثمارات في الأصول غير المالية مثلاً، التي لا تقتصر على أي مجموعة سكانية محددة. وشرح ممثل الأمانة التنفيذية أنه يمكن تكييف إطار الرصد حسب خصائص كل بلد واحتياجاته، وأنه يتيح محاكاة الخيارات السياساتية وأثرها على الموازنة والتنمية.

22- وفي معرض النقاش، طلب ممثل الأردن توضيح المقصود بالبيانات الأولية المستعان بها في إطار مرصد الإسكوا للمهارات. ورأى أن هذه الأداة مفيدة جداً ليس للأفراد فحسب بل أيضاً لصانعي القرار والمؤسسات التربوية والإدارات الرسمية من أجل الاستثمار في الرأسمال البشري المحلي والعابر للحدود، وطلب مساعدة الإسكوا في استشراف الاختصاصات المطلوبة مستقبلاً وتحت مختلف الظروف. كما نوه بأهمية مرصد الإنفاق الاجتماعي مفيداً بأن بلده اعتمده لأنه يوفر لصانعي القرار فيها معلومات آنية لم تكن متوفرة بهذه السهولة قط. ولفت ممثل اليمن إلى ضرورة إنشاء مرصد للإنفاق على مستوى الاقتصاد ككل وليس على مستوى مكون من مكوناته فحسب، واقترح تطوير أداة تربط ما بين الإطار الاقتصادي والإطار المالي، وتربط ما بين الميزانية

وتخصيصاتها من جهة وخطط التنمية وأهدافها ومؤشراتها من جهة أخرى. والتمس ممثل عُمان توضيحاً بشأن كيفية معالجة مرصد الإسكوا للمهارات لإشكالية القطاعات غير النظامية، والتي أكد بأنها تحدٍّ كبير في البلدان العربية لأن عدد العاملين فيها كبير جداً ولا تتوفر إحصاءات كاملة وشاملة بشأنها. وتساءل عن مدى فعالية المرصد في إطار أدوات منظمة العمل الدولية لاستشراف تطور سوق العمل. كذلك، استفسر عن الهدف الرئيسي من مرصد الإنفاق الاجتماعي وعما إذا كان أداة لدعم تحقيق الرفاه الاجتماعي في بلد ما أو أهداف التنمية المستدامة، ولحظ عدم دقة مقارنة الإنفاق الاجتماعي في بلد ما بالمعدلات الدولية للإنفاق، التي لا تكفي لمعرفة الفجوات التمويلية الخاصة بالبلد وفعالية التمويل. واقترح ممثل دولة فلسطين أن تعقد الإسكوا، بالتنسيق مع نقاط الاتصال في الدول المعنية، ورش عمل لعرض كافة هذه الأدوات ونقاشها كمقدمة لاتخاذ الدول القرارات المناسبة بشأن تطبيقاتها.

23- أجابت الأمينة التنفيذية للإسكوا بأن القصد الأساسي من مرصد الإنفاق الاجتماعي هو خدمة الرفاه الاجتماعي ودعم الحكومة في ضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين ضمن المجالات السبعة المذكورة. ونوّهت بأن كلاً من هذه المجالات له موضعه في أهداف التنمية المستدامة، وإلى أن فعالية الإنفاق تعود إلى الدولة التي يمكنها الاستعانة بالمرصد لمواكبة إنفاقها بالمقارنة مع بلدان أخرى ولتحديد نقاط الخلل إن وجدت. وأشارت إلى أن المرصد يدعم صانعي القرار في اتخاذ قرارات مدروسة وتحليل انعكاساتها استناداً إلى البيانات المتاحة. كذلك أكدت على أهمية مسألة كفاءة الإنفاق العام، خصوصاً في ضوء محدودية الموارد المالية للدول، وبأن الأدوات تساعد صانعي القرار على تتبع مسارات الإنفاق الذكي. أما فيما يتعلق بموضوع البيانات الأولية المستخدمة في مرصد الإسكوا للمهارات، فبينت أن المقصود بها البيانات من إعلانات التوظيف التي ورد معظمها من القطاع الخاص والمنشورة على الإنترنت.

24- وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية أن مرصد المهارات يدعم فعلاً الحكومات وصانعي القرار والمؤسسات التربوية. ورأى أنه من المستحيل توقع تطور سوق العمل في ظروفه الحالية، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19 ولأن البيانات ليست متاحة إلا للسنة والنصف المقبلة، وخلُص إلى أن هذه العوامل دفعت نحو التركيز على الخبرات المتكررة. وأما بالنسبة إلى إشكالية القطاعات غير النظامية، شدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن منهجية الإسكوا تركز على المهارات وليس الوظائف لمعرفة الخبرات المطلوبة في قطاع وبلد ما. وأضاف بأن العمل جارٍ، بالتعاون مع مؤسسة قطر، على تطوير سلم درجات يبيّن ارتباط الذكاء الاصطناعي بكل وظيفة. وأوضح أن منظمة العمل الدولية منخرطة في تطوير مرصد الإسكوا للمهارات، وبخاصة في توحيد تصنيف الوظائف في المنطقة العربية.

2- البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة
(البند 7 من جدول الأعمال)

25- استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/6، البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة التي طورتها الإسكوا. وتناولت في حديثها مختلف مكونات البوابة، التي تشمل المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، وبوابة بيانات أهداف التنمية المستدامة، ولوحة "عدم استثناء أحد". كما ألمحت إلى أدوات البيانات الداعمة والدليل الإلكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية. وشددت على أن قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة منصة شاملة وديناميةٌ تُستخدم للبحث في كافة البيانات المتوفرة عن المنطقة العربية. وتطرقت إلى منصات الإبلاغ الوطنية التي تستكمل عمل المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، والتي دعمت الإسكوا الدول في إنشائها. وبعد عرض المنصة الخاصة بمصر، أوضحت أن المنصات الوطنية تتيح إمكانية مقارنة البيانات الصادرة عن الوكالات الدولية بالبيانات الوطنية وتحديد مدى مواءمتها. وتناولت

بعدئذ بعض التحديات، مثل توفر البيانات وجودتها وتدفقها، وعدم تقديم نقاط الاتصال البيانات المطلوبة بصورة دورية. واقترحت أن يكون لكل مؤشر مسؤول فني متخصص تتواصل معه الإسكوا لتعزيز جمع البيانات والإحصاءات الوطنية. وعرضت المخطط المستقبلي المتمثل بتحديث المنصات الوطنية دورياً، ودعم الأجهزة الإحصائية الوطنية في استكمال لوائح نقاط الاتصال من الفنيين الخبراء لتحسين التنسيق الوطني في تدفق البيانات، ووضع تقارير تقييمية وطنية نهائية.

26- وأشاد الحضور بالبوابة وأدواتها، واستفسر ممثل الجزائر عن الجهة المسؤولة عن إدراج المعلومات في المنصة، وعن تحليل كل المعلومات المتاحة ومعالجتها، وعن الإشراف على المنصة وصيانتها، واقترح إنشاء آلية للإحصاءات على مستوى الدول الأعضاء يكون لها نقطة اتصال واحدة مع الإسكوا، وذلك تفادياً لتداخل البيانات ما بين القطاعات وحرصاً على ضمان التنسيق بينها. وقدّم ممثل دولة فلسطين مداخلة حول سد فجوة المعلومات التي تؤثر على جودة المنصة وفعاليتها. واقترح تضمين البوابة منصة لرصد السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول لتعزيز تقدمها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولفت إلى لوحة "عدم استثناء أحد" الموجودة في البوابة، واقترح وضع أداة للمساعدة على تحديد الفئات المهمشة والأولويات الخاصة بها في ظل محدودية الموارد. وذكر ممثل موريتانيا أن بلاده في طور إنشاء منصة لمتابعة مختلف المؤشرات والأهداف، والتمس من الإسكوا تعزيز قدرة كافة الدول لتحقيق هذه الغاية.

27- وفي معرض الرد، أيدت ممثلة الأمانة التنفيذية مقترح تخصيص شخص واحد لكل مؤشر تدربه الإسكوا بدعم من الوكالات المتخصصة لمشاركة البيانات على النحو الصحيح، معتبرة أن هذه المنهجية مهمة لضمان إنتاج بيانات وإحصاءات دقيقة وعالية الجودة.

28- ثم استعرض ممثل الأمانة التنفيذية نافذة التمويل من أجل التنمية في البوابة التي تهدف إلى تحويل ثروة المعرفة الخاصة بالإسكوا من تحليلات كمية أو نوعية في أوراق فنية إلى أدوات تفاعلية دينامية توضع تحت تصرف الدول الأعضاء وصانعي القرار. وأكد أن الإسكوا حريصة على عدم اكتفاء هذه الأدوات بمجرد رصد أو متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مضيفاً بأنها تهدف أيضاً إلى وضع تقدير وطني لكلفة تنفيذ تلك الأهداف ومقاصدها الوطنية. وألمح إلى أن هذه الأدوات تسهم في دعم الإدارة المالية العامة واستدامتها والتحول إلى إعداد ميزانيات مركزية تراعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإلى أنها تساعد على رصد مضاعفات قرارات التمويل وفق نموذج التآزر والترابط وعلى تنبؤ تداعيات الأزمات الاقتصادية على تمويل التنمية. وختم بالإشارة إلى تطوير أداة لتحديد مختلف مصادر التمويل، إضافة إلى أداة تسمح بمحاكاة معدل النمو المطلوب استهدافه لتحقيق الأهداف التنموية من أجل تعبئة الموارد المطلوبة لسد الفجوة التمويلية.

29- وتساءلت ممثلة مصر عن أوجه التقاطع بين التمويل الخاص والعام في عرض مسائل تمويل التنمية المستدامة وعن إتاحة منصة تعرض مختلف المشاريع الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار ممثل اليمن إلى إمكانية حشد موارد التمويل المحلية وتعبئتها من مصادر عدا عن الضرائب، مثل الزكاة والأوقاف والاقتراض المحلي، متسائلاً عما إذا أُخذت تلك الموارد في الاعتبار.

30- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية أن الإحصاءات الوطنية هي التي تُستخدم في أداة المحاكاة، وأفاد بعدم تقاطع التمويل الخاص بالعام نظراً إلى أن الاستراتيجيات الوطنية توضع وفقاً لأهداف تحددها الحكومة. وأشار إلى أهمية التمويل بالأوقاف الإسلامية في ظل تضاؤل التمويل في الآونة الأخيرة وإن لم يحدَّد كأحد مصادر التمويل الرئيسية. واعتبر أن الاقتراض عنصر داعم ومحفّز للتمويل، مشيراً إلى أن نماذج المحاكاة المبتكرة الديناميكية تربط ما بين الاقتراض ومعدل نمو البلد. وفي هذا الإطار، أطلعت الأمينة التنفيذية للإسكوا

الحضور على مبادرة الأمم المتحدة وبنك التنمية الإسلامي لإنشاء صندوق للتمويل الاجتماعي الإسلامي لخدمة البلدان الإسلامية وبلدان المنطقة في مشاريع تمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مضيفة أن الإسكوا في صدد إعداد منصة تعرض كافة المشاريع ذات الصلة.

3- بوابة التجارة العربية
(البند 8 من جدول الأعمال)

31- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً حول بوابة التجارة العربية التي طورتها الإسكوا، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/7. واستهل بلمحة عن المصاعب التي تواجه الحصول على البيانات والمؤشرات الكمية وأدوات التحليل التجارية في المنطقة العربية، لافتاً إلى أنها أقل المناطق تكاملاً على الصعيد الاقتصادي والتجاري. وأضاف أن هذا الواقع دفع الإسكوا إلى إنشاء البوابة لدعم صانعي السياسات في اتخاذ قرارات مدروسة وتسهيل وصول القطاع الخاص إلى سلاسل القيمة العالمية. وبعدئذ تطرق إلى عناصر البوابة، وهي: الوصول إلى الأسواق، والأداء التجاري، والمفاوضات التجارية. وتحدث عن المكونات المختلفة لهذه العناصر، ومنها المنصات المخصصة للاتفاقات التجارية، وسياسات المنافسة، وبيئة الأعمال، وتكاليف التجارة، والخدمات اللوجستية، وتدابير تيسير التجارة، والتكامل الاقتصادي، والتدفقات التجارية.

32- وتابع ممثل الأمانة التنفيذية العرض بالتطرق إلى منصة بيانات التجارة الخارجية للمنطقة العربية بالتفصيل، موضحاً بأنها قاعدة بيانات تفاعلية متوفرة باللغتين العربية والانكليزية، تورد سلاسل زمنية متكاملة للتجارة الخارجية بدرجة عالية من التفصيل من خلال بيانات تعود حتى عام 2012 ومفصلة على مستوى الحد السادس في النظام المنسّق (HS)، ومضيفاً بأنها توفر صورة متكاملة عن الأداء التجاري للبلدان العربية. وشرح أن المنصة تقدم بيانات عن التجارة البينية للبلدان العربية وللمنطقة العربية ككل، ورسوم بيانية وأدوات عرض عن الأداء التجاري حسب اتجاه التجارة البينية في المنطقة العربية ومع بلدان العالم، ومجموعات سلع مختارة، ومناطق واتفاقيات تجارة إقليمية مع البلدان العربية، وأهم الشركاء التجاريين. وأعطى نماذج عن هذه الرسوم وعن المعلومات والبيانات التي يمكن للمستخدمين استخراجها من المنصة.

33- وفي معرض النقاش، أطلع ممثل الجزائر الحضور على جهود بلده في مجال التجارة التي شملت وضع استراتيجية وطنية لتعزيز التجارة، ورقمنة السجل التجاري الإلكتروني، وإنشاء منصتي المنتَج الوطني والمصدّرين الجزائريين. وأشار ممثل دولة الكويت إلى أن البوابة لا تتطرق إلى وضع الدول العربية من حيث التجارة الإلكترونية، ورأى أن هذا يشكل نقصاً بالنظر إلى أهمية هذا النوع من التجارة في ضوء الجائحة. ولفت إلى أن الاستناد إلى الحد السادس للنظام المنسق قد يشكل إجحافاً في حق بعض الدول التي حققت تقدماً. ووافقه ممثل الأردن الرأي ملتمساً تقديم توصيات تضمن سلاسة تحديث المعلومات بشكل دوري. وأكد ممثل عُمان على ضرورة رصد التطورات الإيجابية والإصلاحات والاتفاقات الثنائية والإقليمية التي شجعت على إقامة التجارة البينية في المنطقة، وتساءل إن كان هناك توصيات واضحة حول السياسات الجمركية. ونوه ممثل المغرب بالبوابة، معتبراً أن بإمكان السلطات الحكومية أن تستند اليها مستقبلاً لتتحكم في عجز ميزانها التجاري.

34- وفي معرض الرد، ذكّر ممثل الأمانة التنفيذية بأن بوابة التجارة العربية لا تزال قيد التطوير، وأكد على حرص الإسكوا على تدريب المعنيين على مختلف مكوناتها. وشدد على أن التصنيف على مستوى الحد السادس للنظام المنسق في منصة التجارة العربية مؤقت ويُعزى إلى أن عدداً من الدول لا يزال يصنِّف وفقاً للتصنيفات القديمة. وأشار إلى أن ذلك التصنيف لا يختلف كثيراً عن التصنيف الجديد الصادر في عام 2017 ولا يؤثر على شكل البيانات المتاحة في البوابة وجودتها. وختم بالتنويه بأن المنطقة العربية تفتقر إلى البيانات المتعلقة بالتجارة

الإلكترونية، وأن الإسكوا اضطلعت بمسح بهذا الشأن ولكنها تلقت أجوبة من ستة بلدان فقط، ما يجعل إدراج البيانات ذات الصلة في البوابة متعذراً.

جيم- قضايا إقليمية ودولية

1- أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ
(البند 9 من جدول الأعمال)

35- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/8، نبذة عن أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، فأفاد بأن هذه الأنشطة شملت إصدار نواتج جديدة عالية الدقة للنمذجة المناخية الإقليمية لمجال المشرق، والمشاركة في عقد ثماني جلسات للمنتدى العربي للتوقعات المناخية، مركزاً على مخرجات الدورة الثامنة للمنتدى. وتابع عرضه ليتناول أنشطة التكيُّف والمنافع المشتركة، مثل التشاور والتنسيق مع المنظمات المتخصصة ونشر تقرير فني للتوعية بنهج المنافع المشتركة، وأنشطة التخفيف من آثار تغيُّر المناخ مثل تنفيذ مبادرة تطبيقات الطاقة المتجددة الصغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية، وتنظيم حلقة دراسية حول التطورات المحتملة في مجال الهيدروجين الأزرق والأخضر في البلدان العربية. وألمح إلى بعض أنشطة تمويل العمل المناخي، ليتطرق إلى عقد الإسكوا لثلاث عشرة ورشة عمل إقليمية حول تنمية القدرات في مجال التفاوض، وورشة عمل مشتركة للخبراء الزراعيين العرب لتبادل المعلومات لتطوير العمل المناخي.

36- واستعرض ممثل الأمانة التنفيذية حضور الإسكوا في مؤتمر تغيُّر المناخ في غلاسكو (COP 26)، حيث شاركت الإسكوا في اجتماعات المجموعة العربية للمفاوضين، وفي المناقشات حول احتياجات الدول العربية لتحسين العمل المناخي فيها. وأضاف بأن الإسكوا شاركت في عدد من الفعاليات على هامش المؤتمر، مثل سلسلة النقاشات حول الإدارة المتكاملة للقدرة على الصمود أمام المخاطر المتعلقة بالموارد المائية والمناخ، والحوار الدولي حول دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وختم بإطلاع المشاركين على مجريات مؤتمر غلاسكو، مقدماً لمحة عن ميثاق غلاسكو للمناخ، وعن مخرجات المؤتمر في مختلف أوجه العمل المناخي وقضايا تغيُّر المناخ.

37- واقترح ممثل عُمان أن يشارك المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ في مؤتمر الأطراف ويستعرض أمام صانعي القرار الدور الذي يضطلع به، ولفت إلى أهم ممارسات الدول العربية في مجال تغيُّر المناخ، وطلب تحديد النموذج الأفضل الذي يمكن الاقتداء به والذي من الممكن أن تستفيد منه سائر الدول، وسأل إذا ما قام المركز بتقييم الاستراتيجيات التي وضعتها كل دولة بما فيها عُمان. وشددت ممثلة الجمهورية العربية السورية على أهمية التصدي لتغيُّر المناخ بالنسبة لبلدها، سواء من حيث التخفيف أم التكييف، خاصة وأن الأراضي السورية تعرضت في الآونة الأخيرة لموجات من الجفاف ونقص في الموارد المائية، وأفادت بأن بلدها أعد استراتيجية للتكيُّف مع التغيُّرات برعاية فريق كامل من كافة الوزارات لتعزيز استفادة الجمهورية العربية السورية من الدعم الذي يقدم من الصناديق التمويلية الخاصة بها.

38- ومن جهتها نوهت ممثلة مصر بالتقدم الذي أحرزه بلدها في استخدام الطاقة المتجددة، وباستضافة مصر لمؤتمر الأطراف في معاهدة تغيُّر المناخ المقبل (COP 27) في عام 2022، وأشارت إلى ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بالشق المتعلق بالتمويل والقروض. وأكد ممثل الجزائر على التزام بلده بتطبيق الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس ضمن إمكانياته الوطنية، مفيداً أن العيش في محيط صحي والحفاظ على الموارد الطبيعية حقان للمواطنين

الجزائريين يحفظهما الدستور، وأفاد بأن حكومة البلد نفذت عدة تدابير، مثل المخطط الوطني للمناخ الذي يشمل 551 نشاطاً في مجالي التخفيف والتكييف، وبناء الأطر القانونية والمؤسسية لرفع التقارير ذات الصلة بآليات الشفافية، وبناء القدرات البشرية لمتابعة النشاطات المتعلقة بالسياسات الوطنية لتغيُّر المناخ، وصياغة نموذج الطاقة لما بعد 2030، وتطوير الطاقات المتجددة، واعتماد وتوسيع السد الأخضر الذي أُنجز في سبعينيات القرن الماضي وزيادة مساحته لمواجهة ظاهرة التصحر، واعتماد برنامج تحويل 150,000 سيارة لغاز البترول، واستحداث هياكل وطنية لتجسيد مشاريع وطنية للطاقة النظيفة كالهيدروجين الأخضر. وأضاف بأن الإمكانيات المحدودة في الجزائر تجعلها بحاجة ماسة لدعم يمكنها من الالتزام التام بالأطر الدولية المعتمدة للتصدي لظاهرة تغيُّر المناخ كتعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية واتباع معايير تمكنها من تصحيح النواقص. وأشار أن المجالات التي تحتاج إليها الجزائر هي دراسة إمكانية تطوير مشاريع استشرافية تسمح بالاستفادة من الفرص التي تمنحها الآليات المعتمدة ضمن المادة السادسة من اتفاق باريس.

39- وأشارت ممثلة السودان إلى أن بلدها يشهد ظواهر مناخية قصوى حيث تصل درجات الحرارة إلى فوق الأربعين درجة لفترة طويلة تمتد إلى أكثر من ثلاثة أشهر، وطلبت الحصول على بناء قدرات بشأن سُبُل استكمال بيانات المناخ. ولفت ممثل السودان إلى أن هناك إسقاطات تشير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للسودان بنسبة 64 في المائة بحلول عام 2100، طالباً الدعم في مواجهة هذا التحدي. وأثنى ممثل الأردن على مبادرة الإسكوا بشأن مقايضة الديون وتآزر المانحين لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة التي تستفيد منها بلاده، مشدّداً على ضرورة بذل جهود أكبر لتحفيز المجتمع الدولي والمانحين لقبول المبادرات ودعمها وتمويلها، وأكد أن الدعم الإقليمي ضروري لحل المشاكل والوصول إلى الأهداف المرجوة.

40- واستعرض ممثل العراق مشاركة بلده في مؤتمرات حول تغيُّر المناخ أصدر على أثرها تقريراً يتضمن عدة محاور ذات صلة، وأشار إلى أن الحكومة العراقية بصدد إعداد الورقة الخضراء، وهي ورقة مكملة لوثيقة سابقة، وتدور حول موضوع تغيُّر المناخ، بالمشاركة مع البنك الدولي والأمم المتحدة. واقترح على الإسكوا إجراء تقييم لأوضاع وأنشطة الدول الأعضاء بالإسكوا للحفاظ على مستوى تقدم متقارب بين الدول والاستفادة من التجارب. ونوّه ممثل موريتانيا بمشروع السور الأخضر الذي يشمل بعض الدول العربية ويحشد تمويلات كبيرة، وذلك في إطار تبني مشاريع بينية في الدول العربية في مجال تغيُّر المناخ من أجل أن تقدَّم كمشاريع للمنتديات المموِلة.

41- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على دعم الإسكوا لمصر والإمارات العربية المتحدة في استضافة مؤتمري الأطراف المقبلين، وعلى دور الإسكوا فيهما، ولا سيما استعراض النشاطات والمبادرات التي تضطلع بها الدول الأعضاء في مواضيع التخفيف والتكييف والتمويل والتكنولوجيا، مع الأخذ في الاعتبار أولويات المنطقة العربية بالتنسيق مع المجموعات السياسية. ولفت إلى وضع برنامج لدعم الدول العربية في المؤتمر، وأشار إلى أن الدعوات سترسَل إلى الدول للمشاركة بالتعاون مع المفوضين الرسميين، على أن يكون معظم الحضور متخصصين في مجالات البيئة والطاقة والطيران المدني والزراعة. وشدد أيضاً على أهمية تأمين تمويل الأنشطة التي تحد من خسائر وأضرار الظواهر المناخية القصوى مثل الجفاف والفيضانات وغيرها، موضحاً أن المبادرات الناجحة التي نفذتها البلدان العربية يمكن عرضها في المؤتمرات العالمية لتسليط الضوء على جهود الدول في الحد من آثار تغيُّر المناخ وتحديد موقع الدول العربية مقارنة بمبادرات الدول الأخرى.

42- وأكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا بأن موضوع تغيُّر المناخ عابر للقضايا الاقتصادية وله تبعات على المياه والطاقة والزراعة، لافتة إلى أن الإسكوا اتجهت في أنشطتها إلى نهج متكامل يجمع بين وزراء الطاقة والمياه والزراعة من كل الدول العربية، وبالشراكة مع جامعة الدول العربية التي بدأت تعقد اجتماعات سنوية في هذا

الإطار. وأفادت أن الدول العربية منقسمة إلى قسمين: الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط والغاز، وأن أولويات الدول المستهلِكة مختلفة عن تلك المصدرة، ما يتطلب مراعاة الطرفين في وضع السياسات. وشددت على أن الدول العربية تتلقى قدراً كبيراً من التمويل، إلا أن غالبيته يكون على شكل قروض لا منح، ما يثقل كاهل البلدان. وأضافت بأن هذا التمويل يستهدف أيضاً التخفيف بدلاً من التكييف من دون الأخذ في الاعتبار أهمية التكييف للمنطقة العربية، وخلُصت إلى التأكيد على ضرورة التوازن بين المنح والقروض وبين التمويل المخصص للتخفيف والمخصص للتكييف.

2- نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021
(البند 10 من جدول الأعمال)

43- قدت ممثلة الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة ESCWA/EC.8/2021/9، عرضاً حول نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021، والرسائل الأساسية الصادرة عنه، إضافة إلى الإستعدادات للمنتدى المقبل في عام 2022. وتناولت مختلف العناوين التي صدرت الرسائل تحتها، مثل الحماية الاجتماعية حيث جرى التأكيد على ضرورة إدخال تغييرات هيكلية على أنظمة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل الجميع بمن فيهم العمال في القطاع غير النظامي، ومعالجة التفاوتات الاجتماعية وتنفيذ إصلاحات تدعم فرص العمل اللائق؛ والصحة والتعافي من جائحة كوفيد-19، مع التأكيد على الالتزام بتكثيف الجهود نحو التوزيع العادل والمنصف والمتزامن للقاحات المضادة للفيروس؛ والمساواة والسلام حيث التزم المشاركون في المنتدى بسنّ وتفعيل التشريعات الرامية إلى إنهاء جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتوسيع نطاق تمثيل المرأة ومشاركتها في جميع نواحي الحياة العامة، والالتزام بالعمل نحو إنهاء الحروب والنزاعات والاحتلال، وغير ذلك. وبعدئذ تطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى المناقشات حول آليات تنفيذ خطة عام 2030، فأفادت بأنها غطت التمويل والتكنولوجيا والبيانات والتعاون الإقليمي والدولي، وصدرت عنها رسائل تركز على كفاءة استخدام الموارد والتعاون الدولي والاعتماد على التكنولوجيا الرقمية والثورة الصناعية الرابعة، وعلى ضرورة إنشاء وتعزيز منصات البيانات لرصد التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

44- وأكدت ممثلة الأمانة التنفيذية أن الموضوع الرئيسي للمنتدى المقبل سيتسق مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2022 وهو إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19. ولفتت إلى أن المنتدى العربي سيمثل فرصة لمناقشة جهود البلدان العربية في التعافي من الجائحة والاستعداد بشكل أفضل لأزمات مستقبلية أخرى قد تكون صحية أو غيرها، وطرح بدائل السياسات العامة والنظر إلى فرص ومحاور البناء بشكل أفضل مع اعتماد خطة عام 2030 كإطار عمل رئيسي. وبعد أن استعرضت مختلف المواضيع التي سيغطيها المنتدى المقبل، خلُصت إلى أن الغاية منه ستكون تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية بالتعافي من الجائحة واقتراح أُطر عمل، وإلى الإضاءة على الممارسات والأدوات الواعدة في المنطقة للتعافي الشامل والمستدام. وفي الختام، أشارت إلى التقرير الإقليمي الذي تصدره الإسكوا، موضحة بأنه سيتناول قضايا ذات أولوية للتعافي من جائحة كوفيد-19 ويتضمن تحديثاً إحصائياً لمؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

45- وفي معرض النقاش، تطرق ممثلا عُمان واليمن إلى قضية النزاع وأثره المضاعف على التنمية البشرية وانعكاساته على مستوى المعيشة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واقترحا إضافة هذه المسألة إلى المواضيع المطروحة خلال المنتدى. وذكر ممثل الجزائر أن بلاده بصدد إنشاء الإطار الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واقترح في هذا الإطار توحيد منهجية بيانات مؤشرات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الإسكوا، وبناء قدراتها في مجال نشر المعلومات الإحصائية ضمن نُظُم فعالة، وتعبئة موارد مالية إضافية لتطوير نُظُم المعلومات الإحصائية في الدول الأعضاء.

46- وفي معرض الرد، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا على حرص الأمانة التنفيذية على تنظيم ورشات عمل على هامش المنتدى تتناول مسألة النزاعات وآثارها وتداعياتها في المنطقة، ولفتت إلى أن هذا الموضوع يتناوله المنتدى فعلاً. كما أجابت على مداخلة ممثل الجزائر بالإشارة إلى أن ما تطرق إليه عولج في إطار البند 7 من الاجتماع.

3- الاستعدادات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً (البند 11 من جدول الأعمال)

47- في إطار هذا البند، قدم ممثل الأمانة التنفيذية، بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/10، عرضاً استهله بالإشارة إلى أن الاستعدادات الإقليمية هي الإجراءات التي أطلقتها الإسكوا لدعم أقل البلدان نمواً في المنطقة العربية للاستعداد لمؤتمر الدوحة، متناولاً تفاصيل العملية الإقليمية المذكورة، ومبيناً أنها هدفت إلى تبيُّن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء خلال العقد الماضي، وتحديد المصاعب والتركيز على مَواطن الضعف الناتجة عن الصراعات وهشاشة المؤسسات. وأفاد بأن الإسكوا أشركت الدول الأربع الأقل نمواً من أعضائها والدول والمنظمات العربية المانحة وبأن العملية التحضيرية التي أطلقتها أسفرت عن تقرير موجز عن السياسات المتعلقة بأقل البلدان نمواً تناول التقدم المحرز خلال العقد المنصرم والتحديات المشتركة والخاصة بكل بلد. وتطرق إلى نتائج التقرير، التي شملت تحديد تحديات منها فشل النمو القائم على الاستهلاك في المساعدة على تطوير قطاعات إنتاجية مستدامة، وزيادة مستويات الفقر، وإضعاف مؤسسات الدولة، والإضرار بالبنى التحتية الأساسية، موضحاً أن ذلك صعّب على السكان الوصول إلى المياه والطاقة والصرف الصحي.

48- وشدد ممثل الأمانة التنفيذية على أن الأزمات المناخية يُرجّح أن تزداد من حيث الوتيرة والحدة، وأن ذلك يستوجب تضمين تدابير التخفيف من آثارها، ومعالجة التأثير الطويل المدى لأزمة كوفيد-19 من خلال بناء القدرات والتمويل. ولفت إلى أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة احتلتا المرتبة الثانية والخامسة على التوالي من بين أهم المانحين لليمن والسودان وموريتانيا والصومال، وإلى أن الكويت وقطر والبحرين وعُمان قامت بتمويل أقل البلدان نمواً بشكل ثنائي من خلال صناديقها الوطنية. وصرّح بأن الإسكوا ستنظم اجتماعين جانبيين خلال مؤتمر الدوحة حول المخاطر المتعلقة بالمناخ في أقل البلدان نمواً، وستطلق مبادرة لتفعيل نهج المقاربة الثلاثية في أقل البلدان نمواً من خلال الربط بين العمل الإنساني، والتنمية، والسلام.

49- وأشاد ممثل اليمن بمبادرة الإسكوا باعتبارها تشخص تحديات الدول الأقل نمواً وتطلق برنامجاً للتخرج من هذا التصنيف، وأعرب عن اهتمام اليمن بهذه المبادرة، مفيداً بأن اليمن قد شارك في كل الاجتماعات، وكان لديه خططاً للخروج من تصنيف الدول الأقل نمواً في غضون العقد الماضي، مستدركاً بأن ظهور تحديات مضاعفة أدى إلى تردي الأوضاع والحيلولة دون تنفيذ هذه الخطط. وتمنى وضع إطار لتفعيل مقاربة الربط بين الإغاثة والتنمية والسلام في ظل الصراعات والأزمات. ولفت ممثل موريتانيا إلى أن بلده يواجه مشاكل في مؤشر التعليم، وإلى أنه عقد، بالتعاون مع البنك الدولي، مؤتمراً يهدف إلى رفع مستوى التعليم. وشدد على أن موريتانيا تسعى للتخرج من مجموعة أقل البلدان نمواً، وهي دولة مصدّرة للغاز والنفط وهذه ستكون فرصة للرفع من مستوى الدخل وتمويل الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

50- وشدد ممثل السودان على ضرورة وضع برنامج تنفيذي لتمكين الدول من التخرج من مجموعة أقل البلدان نمواً. وبدوره شكر ممثل الصومال الإسكوا على مبادرتها ورأى أن مخرجات المؤتمر الذي عُقد في إسطنبول لم تُترجم على أرض الواقع، متمنياً أن يسفر المؤتمر القادم عن نتائج مفيدة تأخذ في عين الاعتبار

ظروف كل دولة على حدة. وأشار إلى أن التعليم هو أساسي للخروج من الفقر والبطالة، مفيداً أن الصومال بادر إلى استضافة مؤتمر التعليم هذا العام، وطالباً دعم الإسكوا في هذا الإطار.

51- وفي رده، شدد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية أخذ خصائص كل دولة وأولوياتها الإنمائية في الاعتبار، وعلى عدم تطبيق منهجية موحدة للوصول إلى النتائج المرجوة. وأكد أن الإسكوا تعمل جاهدة لمساعدة الدول على التخرج من مجموعة أقل البلدان نمواً، منوهاً بدعم الإسكوا وحرصها على إعادة دراسة التحديات الإنمائية مع مراعاة خصوصية كل مجموعة بلدان.

دال- قضايا برامجية

1- تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا
(البند 12 من جدول الأعمال)

52- استعرض مُمثّل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/11، تقارير ست هيئات فرعية في الإسكوا عقدت دوراتها في الفترة الفاصلة بين الاجتماعين السادس والثامن للجنة التنفيذية، وهي تقرير لجنة النقل واللوجستيات عن دورتيها العشرين والحادية والعشرين؛ وتقريرا لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتيها الأولى والثانية؛ وتقرير لجنة تمويل التنمية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن دورتها الأولى؛ وتقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الرابعة عشرة؛ وتقرير لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية عن دورتها الثالثة؛ وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثالثة عشرة. وقدّم أهم النتائج والتوصيات الواردة في هذه التقارير.

53- واعتمدت اللجنة التنفيذية التوصيات المدرجة في التقارير الثمانية.

2- الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023
(البند 13 من جدول الأعمال)

54- قبل التطرق إلى الخطة البرنامجية، لفتت الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى ضرورة استعراض المسح السنوي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2020-2021، والاتجاهات المتوقعة للمنطقة في الفترة 2022، لوضع السياق الأوسع للخطة. فقدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً تناول فيه أهم ما جاء في المسح، استهله بالتأكيد على أن الآفاق الاقتصادية للمنطقة العربية إيجابية رغم أن بلدانها لا تزال شديدة التأثر بالصدمات الخارجية بسبب شدة اعتمادها على تصدير المحروقات وتدني تنوعها الاقتصادي. وأفاد بأن توقعات التقرير تشير إلى تنامي الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار التضخم، وانخفاض نسب البطالة خلال العامين 2022 و2023. وأما بالنسبة إلى الإصلاحات الضريبية في المنطقة العربية، وهو موضوع هذه النسخة من المسح، أكد أن تلك التي استهدفت زيادة معدلات الضرائب لم تحسن الإيرادات الضريبية، مضيفاً بأن تحديات عديدة أضعفت من أثر الإصلاحات، مثل الإعفاءات الضريبية وضعف الإدارة الضريبية والتجاوزات العديدة وتدني كفاءة النُظُم الضريبية في المنطقة.

55- وفي معرض النقاش، لفت ممثل لبنان إلى أن النماذج الاقتصادية المستخدمة في الإسقاطات لم تُذكر، مشدداً على ضرورة بيان هذه النماذج لحساسية التقرير وتأثيره، واقترح إضافة فقرة إلى المسح تتناول تأثير العقوبات التي تطال العديد من الدول العربية وتؤثر على الدول المجاورة مثل تأثر لبنان بالعقوبات التي فرضت

على الجمهورية العربية السورية. وطلب ممثل تونس استخدام عام 2019 لحساب نسبة النمو بدلاً من عام 2020 وأكد على ضرورة تناول السياسة الضريبية في جدول الأعمال لما لها من أهمية بالنسبة إلى التنويع الاقتصادي، وتناول ما ستعانيه بعض البلدان في المستقبل القريب من إشكالية مزدوجة تتمثل في شيخوخة السكان ونضوب الموارد، مستفسراً عن الاستعدادات لهذا التحدي. ورأى ممثل الكويت أن التقرير ركز بشكل مفرط على زيادة الإيرادات الضريبية، موضحاً أن هناك دولاً لا تطبق الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات، بل لجأت إلى إعادة رسم الخدمات المحلية وضبط النفقات. وأشاد ممثل عُمان بالتقرير، منوهاً بأنه يضيء على مواضع التحديات التي على الإسكوا العمل عليها خلال الفترة القادمة، ولا سيما الحد من الفقر والبطالة وزيادة جودة التعليم، وتنظيم الضرائب. ووافقه ممثل اليمن، مشيراً إلى أن التقرير بمثابة نافذة تستشرف المستقبل القريب، واستفسر عن النمو الإيجابي المتوقع المذكور في العرض، لافتاً إلى أنه متوسط المنطقة ككل، ولكنه لا يعني أن البلدان كافة ستشهد نمواً إيجابياً، بل قد يشهد بعضها نمواً سلبياً.

56- ومن جهته أشار ممثل جمهورية السودان أن معدلات التضخم في السودان عالية جداً تبلغ 366 في المائة، واستدرك بأن الوضع الاقتصادي يشهد استقراراً نسبياً منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019 ورفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن السودان، وطلب دعماً فنياً في الإصلاحات الهيكلية للحد من تدهور العملة الوطنية وعرض أفضل الممارسات التي طُبقت على الدول الأخرى التي كانت تعاني من معدلات تضخم عالية. وأشاد ممثل الأردن بأهمية التقرير لصنع القرار، وأفاد بأن واقع الأردن يشهد على أهمية الإصلاح الضريبي إذ حقق نتائج عملية هامة في عام 2021 وعام 2022، وشدد على ضرورة مكافحة التهرب والتجنب الضريبيين وتحسين الإدارة الضريبية.

57- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا تستخدم بيانات ومقاربات الأمم المتحدة لكن مع مراعاة دمج البيانات التاريخية الوطنية. وشدد على أن المقاربة قياسية ولا تكتفي بفرادى البلدان، بل تغطي مجموعات البلدان أيضاً. وأضاف بأن التقرير مفصل ويتضمن الإجابات على الكثير من تساؤلات الدول الأعضاء. وأوضح أن تقرير العام الماضي انطلق من بيانات عام 2019 ولذلك كان على تقرير هذا العام أن ينطلق من عام 2020، وبأن تقرير هذا العام يتوخى التركيز بدرجة أكبر على الآفاق للفترة 2022-2023. واتفق مع أهمية السياسة الضريبية، مبيناً بأن تقرير العام الماضي ركز على العلاقة بين النمو والديون، وأن الذي قبله ركز على منظومات الدعم المرتبطة مع السياسات الضريبية. وأجاب على مداخلة ممثل الكويت بالقول إن الضريبة ضرورية للبلدان التي ليست لديها إمكانيات وموارد. وشرح أن التضخم في بعض الدول هيكلي وفي بعضها الآخر ظرفي، مضيفاً أن التضخم في السودان أصبح مشكلة هيكلية. واتفق مع ما قيل حول أن مستويات التنمية في البلدان العربية شديدة التأثر بالصدمات الخارجية، وأن أشد المتأثرين بها هم الأشد فقراً وضعفاً، منوهاً بأن التقرير تطرق إلى الفقر المتعدد الأبعاد.

58- وأوضحت الأمينة التنفيذية للإسكوا أن هذا التقرير مسح سنوي تعده المنظمات الإقليمية كافة لمناطقها بناءً على نموذج عالمي أسست له الأمم المتحدة، وأن الإسكوا ركزت على التوقعات انطلاقاً من مبدأ أن ما يحمله المستقبل أهم مما طواه الماضي. وأفادت بأن الإسكوا تُعِدُّ تقريراً حول تأثير العقوبات التي فُرضت على الجمهورية العربية السورية، ويمكن توسيع نطاق التقرير ليشمل تأثير هذه العقوبات على الدول المجاورة أيضاً. وقالت إن المسح يخرج بصيغة معيارية، لكنه أيضاً يضاف إليه التركيز على موضوع محدد كل سنة، وأن هذا الموضوع في هذه السنة هو الضرائب، لافتة إلى أن 136 دولة اتفقت على ضريبة بنسبة 15 في المائة على أرباح الشركات بينما كانت الدراسة في طور الإعداد، ولذا بدأت الإسكوا بإعداد تقرير سيصدر قريباً لتحليل تأثير هذا القرار على الدول العربية.

59- وقدمت الأمينة التنفيذية بعدئذ، بإيجاز، برنامج عمل الإسكوا لعام 2023، الذي يركز على التعاون بين الدول العربية الأعضاء وتبادل الخبرات لبناء القدرات والاستفادة من الممارسات، مفيدة بأن الإسكوا تدرس الاتجاهات العالمية الكبرى وتحلل تأثيرها على المنطقة، وأن الإسكوا ستسعى إلى التركيز على واحد من هذه الاتجاهات الكبرى على الأقل كل سنة. وتطرقت إلى قضية شيخوخة السكان التي يتوقع أن تشكل تحدياً في السنوات القادمة، لافتة إلى أن الإسكوا ستساعد الدول على وضع استراتيجيات للشيخوخة. وتطرقت إلى أنشطة الإسكوا لإيجاد حيز مالي إضافي ومصادر دعم خاصة للدول المثقلة بالديون. وتوقفت عند قضية المياه في المنطقة، مبينة أن الإسكوا أطلقت مناقشة مع البنك الدولي حول المياه الجوفية واستخدامات المياه. وأوضحت أن الإسكوا ستعمل على مساعدة الدول على تحديد أبعاد الفقر التي يجب التركيز عليها مثل الصحة أو التعليم أو غيرها، ووضع المؤشرات المناسبة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد وليس فقط الفقر المالي. وأشارت إلى متابعة الإسكوا لدورها في دعم جهود المساواة بين الجنسين وتعزيز دور النساء في المشاركة العامة والقطاع الاقتصادي، والحد من العنف ضدهن. وختمت بالإفادة عن استثمار الإسكوا في نظام كبير للبيانات يفيد الدول العربية كافة بحيث يجمع كل الإحصائيات التي تنتجها الأمم المتحدة للمنطقة لكي تستفيد منها الجهات المعنية، كما تستثمر في الشباب وتأمين فرص العمل لهم لكي يستفيد الاقتصاد من معارفهم وطاقاتهم.

60- وفي ختام البند، اعتمد المشاركون الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023.

هاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية
(البند 14 من جدول الأعمال)

61- عرضت ممثلة الجمهورية العربية السورية استضافة الاجتماع التاسع للجنة التنفيذية في بلدها، وأخذت اللجنة والأمانة التنفيذية العلم بهذا الطلب، على أن يجري التواصل مع الجانب السوري في وقت لاحق حول ترتيبات الاستضافة.

واو- ما يستجد من أعمال
(البند 15 من جدول الأعمال)

62- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثامن
(البند 16 من جدول الأعمال)

63- اعتمدت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الثامن التوصيات المعروضة عليها بصيغتها المعدَّلة خلال المناقشات، لتُدرَج في الصيغة النهائية لهذا التقرير الشامل عن الاجتماع.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

64- عُقد الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية في عمَّان يومي 23 و24 كانون الأول/ديسمبر 2021. وعملاً بصلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على تزامن ولاية رئاستها مع رئاسة الدورة الوزارية للإسكوا، تولت

الجمهورية التونسية رئاسة اللجنة التنفيذية بحكم ترؤسها للدورة الوزارية الثلاثين. وتولى ممثلا الجمهورية العربية السورية وقطر مهام نائبي الرئيس، وممثل السودان مهام المقرر.

باء- الافتتاح

65- افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثامن في الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس 23 كانون الأول/ديسمبر 2021. وألقى ممثِّل الجمهورية التونسية التي تترأس الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية، السيد محمد علي بن حبيب، نائب السفير، سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية، كلمته متناولاً التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لأزمة كوفيد-19، مستعرضاً تقديرات الإسكوا التي تشير إلى فقدان آلاف الأرواح جراء الجائحة وتفاقم البطالة وزيادة عدد الأشخاص الذين وقعوا في الفقر، ورأى أن ذلك يحتم زيادة تفعيل آليات التعاون الأممي المتعدد الأطراف لخدمة المنطقة العربية، ومعالجة جدية لمعضلة عبء الديون عبر إعادة جدولتها في مشاريع تنموية، وتوفير الدعم في مجال بناء القدرات بهدف ترشيد السياسات التنموية للتعافي الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، نوّه بمختلف أنشطة الإسكوا لدعم التكامل الإقتصادي، وخصوصاً إبراز احتياجات تمويل التنمية في بلدان المنطقة. وشكر الإسكوا على دعمها الموجه لتعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر استدامة وعدلاً. كذلك، أكد على أهمية مواصلة جهود الإسكوا الرامية إلى سد فجوة المؤشرات والبيانات العلمية الضرورية لتقييم وإصلاح السياسات التنموية وتقييم آثار تغيُّر المناخ على الأمن المائي والغذائي. وأشاد بعمل الإسكوا في رصد ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإبراز انعكاساته على ظروف عيش الفلسطينيين.

66- ثم ألقت السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة الأمانة التنفيذية، فرحبت بانضمام الجزائر والصومال إلى الإسكوا. وأكدت أن الإسكوا تعكف على تحويل المعرفة التي تنتجها إلى أدوات عملية تدعم كافة الدول على اتخاذ القرارات السياسية لإحداث تغييرات ملموسة على أرض الواقع. وشددت على أن جائحة كوفيد-19 برهنت على ضرورة الشمول والتضامن في سياسات التعافي، واعتبرت أن التحدي الأهم يتمثل بمسألة تمويل التنمية، ولفتت إلى أنه ستُعرض خلال الاجتماع الجهود المتكاملة التي اضطلعت بها الإسكوا لدعم بلدان المنطقة في هذا المجال. وتناولت المبادرات التي طورتها الإسكوا، مثل مبادرة مقايضة الديون وتآزر المانحين مقابل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة. وفي ظل التحديات الهائلة التي تواجهها المنطقة العربية والمرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، خصّت بالذكر التحدي المائي وما يستلزم من مقاربات مرتكزة على التعاون الإقليمي. وأوضحت أن الإسكوا تدعم أي نهج إقليمي يقدم حلولاً تعود بالمكاسب على الجميع على مسار التنمية المستدامة، وتدعم في الإطار نفسه جهود الدول للتحول العادل إلى الطاقة المستدامة، وتتبنى الاقتصاد الكربوني الدائري الذي يدعم هذا التحول. وأكدت أن الحاجة اليوم أكثر من ذي قبل إلى التضامن والعمل الجماعي، في ظل التغيُّرات الديمغرافية وتسارع التحضر وتزايد انعدام المساواة، لاستشراف الفرص المتاحة.

جيم- الحضور

67- شارك في الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية ممثِّلون وممثلات عن 19 دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا، وترد قائمة بأسمائهم في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

68- أقرّت اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى جدول الأعمال كما ورد في الوثيقة E/ESCWA/EC.8/2021/L.1.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد مروان الرفاعي
أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مالك بريزات
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد رداد القلاب
باحث
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى
المملكة الأردنية الهاشمية

مملكة البحرين

سعادة السفير السيد أحمد يوسف الرويعي
سفير مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمد جعفر أبو حمور
مدير العلاقات العامة
سفارة مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

سعادة السيد محمد علي بنحبيب
نائب السفير
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيد حسام الدين دخيل
قنصل، مستشار ثقافي
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة فرح فواز مصطفى بدوان
مديرة مكتب سعادة السفير التونسي
سفارة الجمهورية التونسية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد مراد دحماني
نائب مدير الشؤون الثقافية والعلمية والتقنية
المديرية العامة للعلاقات المتعددة الأطراف
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

السيد سمير باشا
سكرتير ثاني
سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
لدى الجمهورية اللبنانية

جمهورية الصومال الفيدرالية

سعادة السيد حسن محمد علي
مدير المنظمات الدولية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

سعادة السيد مصطفى آدم دقال
مدير إدارة الشؤون العربية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

السيد محمد حسين محمد صوفي
إدارة الشؤون العربية
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

الجمهورية العربية السورية

السيدة ثريا إدلبي
معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

الدكتور محسن اسمندر
مدير التعاون مع المنظمات الدولية
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية السودان

السيدة إخلاص محجوب زيادة ساتي
مديرة إدارة
وزارة التجارة والتموين

جمهورية السودان (تابع)

السيد عصام سعدالله مرسال حسن
مدير إدارة المنظمات
وزارة التجارة والتموين

السيد الهادي جعفر المنصور
إحصائي
بنك السودان المركزي

جمهورية العراق

السيد ساهر عبد الكاظم مهدي
مدير عام التعاون الدولي
وزارة التخطيط

السيد عمار عادل شامل
مدير قسم التعاون الإنمائي
دائرة التعاون الدولي
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن راشد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
وزارة الاقتصاد

السيد علي بن سعيد بن عبدالله الجابري
أخصائي اتفاقيات اقتصادية
دائرة المنظمات العربية والدولية
وزارة الاقتصاد

دولة فلسطين

السيد فيصل عمر
رئيس ديوان رئيس الوزراء

السيد محمود عطايا
مدير عام التخطيط
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

سعادة السيد شاهين بن علي الكعبي
مدير إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

السيدة مريم بنت عبد الرحمن الجابر
سكرتيرة ثانية
إدارة التعاون الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد سعد محمد الرشيدي
مدير إدارة التعاون الاقتصادي الدولي بالإنابة
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد الكسندر مراديان
نائب حاكم مصرف لبنان
مصرف لبنان المركزي

سعادة السفير بلال قبلان
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية والمغتربين

سعادة السيد جورج فاضل
القائم بالأعمال بالوكالة
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

السيدة هالة الحديدي
سكرتيرة ثانية
مسؤولة شؤون سياسية
سفارة جمهورية مصر العربية لدى
المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة المغربية

سعادة السفير السيد أمحمد كرين
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة
المقيمين بالخارج
سفير المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد المهدي بوعنان
نائب السفير
سفارة المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

سعادة السيد فيصل بن أحمد قطّان
وكيل الوزارة المساعد للتنمية المستدامة

المملكة العربية السعودية (تابع)

السيدة أضواء بنت محمد البنيان
أخصائية أولى علاقات دولية
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد عبد الرحمن الددي
مدير عام مساعد استراتيجيات وسياسات التنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

السيد محمد محمود شيخنا
رئيس مصلحة
مديرية تنسيق استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد عمر عبد العزيز عبد الغني
وكيل الوزارة لقطاع التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/EC.8/2021/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/EC.8/2021/L.2
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السابع	3	E/ESCWA/EC.8/2021/3
أنشطة التعاون الفني لعام 2021	4	E/ESCWA/EC.8/2021/4
التقدم في التطوير الإداري في الإسكوا	5	(عرض للأمانة التنفيذية)
حزمة أدوات الإسكوا لدعم الدول في تصميم سياسات اجتماعية متكاملة	6	E/ESCWA/EC.8/2021/5 E/ESCWA/C.2/2021/8/Rev.2
البوابة العربية لأهداف التنمية المستدامة	7	E/ESCWA/EC.8/2021/6
بوابة التجارة العربية	8	E/ESCWA/EC.8/2021/7
أنشطة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ	9	E/ESCWA/EC.8/2021/8
نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021	10	E/ESCWA/EC.8/2021/9
الاستعدادات الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً	11	E/ESCWA/EC.8/2021/10
تقارير الهيئات الفرعية للإسكوا	12	E/ESCWA/EC.8/2021/11
الخطة البرنامجية المقترَحة لعام 2023	13	E/ESCWA/EC.8/2021/12
قائمة بالوثائق		E/ESCWA/EC.8/2021/INF.1